جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

السنة الجامعية: 2023 – 2024
المستوى: أولى ماستر
التخصص: محاسبة
المدة: ساعة ونصف

يوم : 2024/01/16

امتحان الدورة العادية في مقياس الأنظمة المحاسبية المقارنة

السؤال الأول: اختر الإجابة الصحيحة مما يلي بوضع علامة (X) : **(05 نقاط)**

1- تهدف النظرية المحاسبية إلى: ○ تقييم وتفسير الظواهر موضوع الدراسة. ○ التنبؤ بسلوك هذه الظواهر في ظل ظروف محددة. ○ توجيه السلوك لتحقيق قيم وأهداف محددة. ○ كل ما سبق.	2- يشتمل التوحيد المحاسبي في مستوى توحيد النظم على: ○ توحيد النظام المحاسبي ككل. ○ توحيد الوسائل والإجراءات. ○ توحيد نظم التكاليف. ○ توحيد الأسس المبادئ والقواعد.
3- يستهدف النظام المحاسبي الأنجلوسكسوني بالدرجة الأولى: ○ إدارة المؤسسة ذاتها. ○ الإدارة الجبائية. ○ المستثمرون . ○ الدائنون والمقرضون.	4- في النظام المحاسبي الفرانكوفوني نجد أن رؤية المؤسسة بالدرجة الأولى: ○ رؤية اقتصادية. ○ رؤية مالية. ○ رؤية قانونية. ○ كل ما سبق.
5- تعتمد النظرية المعيارية فرضية زيادة الأرباح من خلال: ○ فرضية التكلفة السياسية. ○ الفرضية المعيارية. ○ فرضية اتفاقية الائتمان. ○ فرضية المكافأة.	
6- صدر أول إطار مفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية سنة: ○ 1973 ○ 1989 ○ 2001 ○ 2005	7- تم وضع المخطط المحاسبي الفرنسي (PCG) لأول مرة سنة: ○ 1945 ○ 1947 ○ 1957 ○ 1973
8- يسمح كل من النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير المحاسبية المقبولة عموما (UK GAAP) بتقييم المخزونات وفق: ○ (FIFO+CMP). ○ (LIFO+CMP). ○ (LIFO+FIFO+CMP). ○ (CMP).	9- النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني مبني على أساس أن عملية تمويل المؤسسات تكون من طرف: ○ الدولة. ○ البنوك. ○ البورصات. ○ كل ما سبق.

السؤال الثاني: (04 نقاط)

إشرح باختصار العبارات التالية:

- يؤثر نوع النظام الاقتصادي على نوعية التقارير المالية؛
- تعتبر العلاقات السياسية والاقتصادية أحد أسباب الاختلاف المحاسبي.

السؤال الثالث: (05 نقاط)

أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد:

- يعني مبدأ الملاءمة أن المعلومة تكون مهمة إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة؛
- تتميز المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP) بكثرة المعالجات المحاسبية البديلة؛
- تعد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية المؤثر الأكبر في عملية تنظيم المحاسبة؛
- يتم العمل على تحقيق التوافق المحاسبي على مستوى المبادئ فقط؛
- إن الاختلاف في الممارسات المحاسبية فيما يخص تحقق الإيراد ليس له أثر على نتائج العمليات.

السؤال الرابع: (06 نقاط)

أذكر واشرح أهم الأنظمة المحاسبية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال، مع الوقوف على سلبيات (مشاكل) وإيجابيات (النقاط الجديدة) كل نظام محاسبي متبع، مع الإشارة إلى أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والأنظمة المحاسبية المتبعة في بعض الدول العربية من جهة، ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى.

الأستاذة: أمينة بوفرح

بالتوفيق

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس الأنظمة المحاسبية المقارنة

الجواب الأول: اختيار الإجابة الصحيحة مما يلي بوضع علامة (X) : (05 نقاط)

1- تهدف النظرية المحاسبية إلى: ○ تقييم وتفسير الظواهر موضوع الدراسة. ○ التنبؤ بسلوك هذه الظواهر في ظل ظروف محددة. ○ توجيه السلوك لتحقيق قيم وأهداف محددة. X ○ كل ما سبق.	2- يشتمل التوحيد المحاسبي في مستوى توحيد النظم على: ○ توحيد النظام المحاسبي ككل. X ○ توحيد الوسائل والإجراءات. ○ توحيد نظم التكاليف. ○ توحيد الأسس المبادئ والقواعد.
3- يستهدف النظام المحاسبي الأنجلوسكسوني بالدرجة الأولى: ○ إدارة المؤسسة ذاتها. ○ الإدارة الجبائية. ○ المستثمرون. X ○ الدائنون والمقرضون.	4- في النظام المحاسبي الفرانكوفوني نجد أن رؤية المؤسسة بالدرجة الأولى: ○ رؤية اقتصادية. ○ رؤية مالية. ○ رؤية قانونية. X ○ كل ما سبق.
5- تعتمد النظرية المعيارية فرضية زيادة الأرباح من خلال: ○ فرضية التكلفة السياسية. ○ الفرضية المعيارية. ○ فرضية اتفاقية الائتمان. X ○ فرضية المكافأة. X	
6- صدر أول إطار مفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية سنة: ○ 1973 ○ 1989. X ○ 2001 ○ 2005	7- تم وضع المخطط المحاسبي الفرنسي (PCG) لأول مرة سنة: ○ 1945 ○ 1947. X ○ 1957 ○ 1973
8- يسمح كل من النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير المحاسبية المقبولة عموما (UK GAAP) بتقييم المخزونات وفق: ○ (FIFO+CMP). X ○ (LIFO+CMP). ○ (LIFO+FIFO+CMP). ○ (CMP).	9- النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني مبني على أساس أن عملية تمويل المؤسسات تكون من طرف: ○ الدولة. ○ البنوك. ○ البورصات X ○ كل ما سبق.

الجواب الثاني: (04 نقاط)

شرح العبارات التالية:

- **يؤثر نوع النظام الاقتصادي على نوعية التقارير المالية:**

في الاقتصاد الرأسمالي التقارير المالية تلبي احتياجات المستثمرين، أما في الاقتصاد الاشتراكي التقارير المالية تلبي احتياجات الحكومة.

- **تعتبر العلاقات السياسية والاقتصادية أحد أسباب الاختلاف المحاسبي:**

تظهر أهم الأسباب وراء الاختلاف المحاسبي على المستوى الكلي في العديد من العوامل من بينها العلاقات السياسية والاقتصادية، إذ تنتقل الأفكار والتطبيقات المحاسبية من دولة إلى أخرى عن طريق الاحتلال أو التجارة أو غيرها من القوى، فقد انتشر نظام القيد المزدوج الذي وجد في إيطاليا في كل أوروبا، وذلك مع انتشار الأفكار الجديدة لعصر النهضة، كما صدر الاستعمار البريطاني النماذج والمبادئ المحاسبية إلى المستعمرات، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية نظام وإجراءات المحاسبة على اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وبهذا فإن اتساع التكامل الاقتصادي من خلال نمو التجارة وتدفقات رأس المال قد أصبحت محفزات قوية لاتساع معايير المحاسبة في الدول حول العالم

الجواب الثالث: (05 نقاط)

أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد:

- يعني مبدأ الملاءمة أن المعلومة تكون مهمة إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة؛ صحيح
- تتميز المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP) بكثرة المعالجات المحاسبية البديلة؛ خطأ

التصحيح: تتميز المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP) بقلة المعالجات المحاسبية البديلة

- تعد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية المؤثر الأكبر في عملية تنظيم المحاسبة؛ خطأ

التصحيح: تعد الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية المؤثر الأكبر في عملية تنظيم المحاسبة.

- يتم العمل على تحقيق التوافق المحاسبي على مستوى المبادئ فقط؛ خطأ

التصحيح: يتم العمل على تحقيق التوافق المحاسبي على مستوى المفاهيم، المبادئ، القواعد والمعايير المحاسبية.

- إن الاختلاف في الممارسات المحاسبية فيما يخص تحقق الإيراد ليس له أثر على نتائج العمليات. خطأ

التصحيح: الاختلاف في الممارسات المحاسبية فيما يخص تحقق الإيراد ليس له أثر على نتائج العمليات مثل النتائج الناجمة عن عمليات البيع بالتقسيط، البيع التأجيري وعقود المقاولات.

الجواب الرابع: (06 نقاط)

أذكر واشرح أهم الأنظمة المحاسبية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال، مع الوقوف على سلبيات (مشاكل) وإيجابيات (النقاط الجديدة) كل نظام محاسبي متبع، مع الإشارة إلى أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والأنظمة المحاسبية المتبعة في بعض الدول العربية من جهة، ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى.

أولا: أهم الأنظمة المحاسبية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال:

الفترة من1962 إلى 1975: ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وتفاديا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة لو توقف العمل بهذه القوانين، أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم 62/ 157 الصادر في 31/ 12/ 1962والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية . وضمن هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام لسنة PCG 1957 ، كان هذا الإطار

التشريعي كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب .

الفترة من 1975 إلى 2007: مثلما أشرنا سابقا، فإن الفترة التي تلت الاستقلال كانت فترة تحولات مست كل جوانب الحياة ومنها الاقتصادية، وبما أن المحاسبة أداة تر جمة العديدة من هذه الجوانب، فكان لزاما عليها مسايرة ذلك. إن القانون الجزائري الذي نص على الاستمرار بالعمل بالتشريعات الفرنسية كان هدفه إعطاء الوقت الكافي للبدء في صدور التشريعات الوطنية، لهذا فقد تميزت فترة السبع

ينات بإصدار المنظومة القانونية الجزائرية، ومنها جاء القانون المحاسبي والمتضمن في الأمر رقم 75/ 35 الصادر في 29/ 04/ 1975 والمتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني الذي سرى مفعوله ابتداء من 01/ 01/ 1976 . إن صدور القانون الجديد الخاص بالمحاسبة فرضته من جهة اعتبارات سياسية تتعلق بالابتعاد عن التنظيم الفرنسي لكل مجالات الحياة و منها الاقتصاد و المحاسبة، و من جهة أخرى ضرورة تأقلم ومسايرة أدوات التسجيل و القياس و الإفصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغيير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات حسب التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية من جهة أخرى.

الفترة من 2008 إلى الوقت الحالي: في أواخر سنة 2007 ، و بعد طول انتظار صدر القانون رقم 07/ 11 بتاريخ 25/ 11/ 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، و الذي عوض مرحلة المخطط المحاسبي الوطني، والذي وُضع حيز التنفيذ بداية من سنة 2010.

ثانيا: المقارنة مع نظام محاسبي آخر:

المقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجز ائري والمعايير المحاسبية المصرية.

محاور المقارنة	النظام المحاسبي المالي SCF	المعايير المحاسبية المصرية
إلزامية التطبيق	يأخذ صفة الإلزامية في التطبيق لأن صدوره كان بموجب نصوص قانونية	ملزمة إلى حد ما ؛ مع ترك المجال مفتوح لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية في حال عدم وجود نصوص كافية في المعايير المصرية
اعتماد القيمة العادلة في عمليات الاقتراض	أوضح إمكانية اعتماد أسلوب القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية في معاجلة عمليات الاقتراض والديون المالية.	المعايير المصرية أوضحت الحالات الواردة في SCF، حالة واحدة لم تتطرق إليها بشكل مباشر وهي قياس القيمة العادلة في عمليات الاقتراض، على الرغم من أن المعيار المصري رقم 45 يجيز تطبيق القيمة العادلة كحالة استثنائية فقط
عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة	عرضها إلزامي.	عرضها إلزامي.
عرض قائمة الملاحق	يلزَم بعرضها في شكل قائمة	عرضها غير إلزامي.

ثالثا: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية:

رغم التوافق الكبير بين النظام الجزائري والمعايير الدولية، إلا أن هناك بعض النقاط التي تشكل اختلاف نوجزها فيما يلي:

- إن النظام المحاسبي المالي الذي سيشكل المرجعية المحاسبية، وضع تنظيما لمشكل المحاسبة ومجموعة من قواعد سير وقائمة الحسابات غير منصوص عليها في المعايير الدولية؛
- يتطرق النظام المحاسبي المالي عن الحالات الخاصة للمؤسسات الصغيرة (المحاسبة المبسطة)، بينما المعايير الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الصغيرة؛
- يعرف الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية، وهو مالا تتعرض له المعايير الدولية ؛
- لا يتعرض للمجالات الخاصة بالبنوك ومؤسسات التامين...الخ.

كما أن هناك بعض الحالات البديلة المسموح بها من المعايير الدولية وغير معتبرة من النظام المحاسبي المالي مثل:

- تقديم التثبيتات المادية بالقيمة العادلة عند الإقفال؛
- تسجيل تكاليف القروض المرتبطة بشراء، بناء وإنتاج الأصول؛
- تسجيل استثمارات محصل عليها عن طريق إعانة استثمار بقيمة الحيازة ناقصا الإعانة المحصلة؛
- تسجيل أثر تغير طريقة محاسبية أو تصحيح خطأ في نتيجة الدورة الجارية